نـــواب يحمّلـــون البرلمـــان مســـؤوليـــة تفـــاقم الأزمـــات الأمنيـــة

بغداد / هشام الركابي

قال عضو مجلس النواب عن كتلة الائتلاف العراقي فالح الفياض إن مجلس النواب متباطئ في معالجة الأزمات، التي من المفترض أن تكون من أهم أعماله، وتحظى بالأولوية .

وأضاف في تصريح لـ" المدى" أن مجلس النواب لم يتمكن من فعل أي شيء، إزاء الأزمة الأمنية الحالية، إلا ما قام به أخيرا من تشكيل لجنة برلمانية، حاولت التدخل لحل الأزمة برؤية برلمانية ، في إشارة إلى المبادرة الخاصة بحل أزمة مدينة الصدر.

من جهته حمل النائب عن القائمة العراقية أسامة النجيفي البرلمان مسؤولية تفاقم الأزمة الأمنية في بغداد، والمحافظات .وقال في تصريح لـ "المدى" أمس، إن المجلس لا يقوم بدوره، في مناقشة الأمور العامة والحيوية، أو خلق أجواء مناسبة داخله، لحل المشاكل والصراعات .

وأشار إلى أن فقدان هذا الدور كان سبباً أساسياً في تفاقم الأزمات، ومنها الأزمة الأمنية الأخيرة، وانتقال الصراع إلى وسائل الإعلام، والمحافل السياسية الأخرى غير الدستورية أو الشرعية .

وتابع النجيفي : أن ضعف البرلمان دفع بالأطراف السياسية إلى إطلاق الاتهامات المتبادلة، ولاسيما فيما يخص العلاقات بالأجنبي، والدعم من الخارج، وهذا الأمر يلقي بظلاله على الأوضاع الأمنية .

وأوضح أن الحل الوحيد للخروج من هذا الوضع، هو تطويق الأزمات، وتفعيل عمل البرلمان، وجعله مفتاحا لكل المشاكل.

من جانبه قال النائب عباس البياتي عن الائتلاف العراقي الموحد ان مجلس النواب كان دون طموحات الشعب منه .واضاف في تصريح صحفي امس ان مجلس النواب الحالي هو مجلس تم انتخابه من قبل الشعب والشعب بحاجة الى ممثلين كي يدافعواعن حقوقه .مؤكداً عدم وجود جهة اخرى غير مجلس النواب يمكن ان تدافع عن الشعب العراقي .وأشار الى ان المشاكل التي ظهرت في البلد سواء كانت امنية اوسياسية اواقتصادية ادت الى ان يكون المجلس دون المستوى المطلوب .واستدرك بالقول: بالرغم من ذلك فقد استطاع المجلس اقرار قوانين امنية ومشاريع كثيرة تخدم الشعب العراقي ، معرباً عن أمله ان يستطيع المجلس الدفاع عن حقوق الشعب العراقي والاندفاع اكثر من اجل استغلال ما تبقى من عمر المجلس في مساعدة الشعب العراقي على ان يقف على قدميه من جديد .

أما بخصوص غيابات أعضاء المجلس عن الجلسات قال البياتي هنالك نظام داخلي يتحكم بغيابات وحضور النائب وجميع تفاصيل هذه القضية ولكن هيئة الرئاسة لا تلتزم بتطبيقه مشيرا الى ان هيئة الرئاسة تراعي في تطبيقه ظروف بعض الشخصيات وبعض رؤساء الكتل.وأوضح ان هيئة الرئاسة لا تتخذ الاجراءات المناسبة استحياء وليس من الناحية القانونية ما ينعكس سلباً على المواطن.

وأكد البياتي ان موضوع الغيابات اخذ مأخذاً غير طبيعي وان هناك بعض الاعضاء يتغيبون بشكل مستمر ولديهم اعذارهم بخصوص ذلك، كما ان هناك مشاكل ونشاطات واعمالاً سياسة اخرى تشغلهم عن الحضور خصوصاً القيادات التي لديها نشاطات مهمة حول الوضع الحالي، وقال مستدركاً: مع ذلك فهنالك غيابات غير مبررة من قبل بعض اعضاء البرلمان ويستخدمون ذلك طريقة للاعتراض على التصويت على بعض القوانين وأكد ان الفصل التشريعي الثالث سيشهد تطبيق عقوبة قطع ٥٠٠ ألف دينار من راتب البرلماني عن كل يوم غياب.

شركات أميركية خاصة لتدريب الوحدات الأمنية العراقية

بغداد / الوكالات

.يسعى القادة العسكريون الأميركيون في العراق للمرة الأولى إلى انضمام شركات خاصة لفرق عسكرية صغيرة تتولى تدريب الوحدات العسكرية العراقية والإقامة معهم في مختلف أنحاء العراق.

وقالت صحيفة ؟واشنطن .بوست؟ أن إعلاناً نشرته القيادة المشتركة في بغداد يشير إلى أن الأفراد الذين ستجندهم الشركات والذين قد يكون من بينهم أعضاء سابقون في القوات الأميركية الخاصة وعناصر في الجيش العراقي السابق سيتلقون تدريباتهم في الولايات المتحدة وينقلون كفرقة واحدة إلى العراق.

وجاء في إعلان المناقصة أن ؟المجندين سيقيمون وفقاً للظروف المعيشية العراقية، ويشاركون في أعمال الوحدات العسكرية الانتقالية ويقومون بأعمال الدوريات؟. وأشارت ؟واشنطن بوست؟ إلى أنه لغاية يوم الاحد كانت الوحدات العسكرية المشتركة تتألف من ١٠ إلى ١٢ جندياً أميركياً يقودهم ضابط ميدان ينخرطون في وحدات الجيش العراقي لمساعدته على القيام بالمهام الأمنية.

وتضم الوحدات العسكرية المشتركة ضباطاً من الجيش العراقي وآخرين من أجهزة أخرى مهمتهم التعليم والإشراف على نظرائهم العراقيين لتحضيرهم لتولي المسؤوليات بمفردهم. ونقلت الصحيفة عن المسؤول السابق في وزارة الدفاع الأميركية وأحد كبار الباحثين الحاليين في معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن أنطوني كوردسمان أنه يمكن فهم الخطوة الجديدة نظراً للضغوطات الكبيرة التي .تواجه الجيش الأميركي حالياً .

وقال كوردسمان للصحيفة إن ؟هناك ضغوطاً كبيرة على الجيش الأميركي وخلال هذه .المرحلة الانتقالية حيث تتحول الوحدات الأميركية إلى وحدات غير قتالية،فإن نقل المهمة إلى الشركات المتعاقدة لتقوم بتدريب الجيش العراقي الجديد خطوة طبيعية؟. غير أنه أشار إلى أن نتيجة هذه الخطوة ؟تتوقف على نوعية المجندين الذين ستستقطبهم الشركات المتعاقدة؟.

من جانبه، أكد الخبير العسكري في معهد بروكينغز مايكل أوهانلون إن الحاجة لشركات متعاقدة لدعم فرق المرحلة الانتقالية في العراق .مرتبط بالنقص في وجود ضباط تدريب في الجيش الأميركي في الوقت الذي يتوسع هو أيضاً. وقال أوهانلون ؟لا يوجد عدد كاف من ضباط التدريب الميداني في صفوف جيشنا ونحتاج لمزيد من النقباء والرواد في الوقت الذي نزيد فيه من عدد قواتنا البرية؟.

ويأتي الاقتراح الجديد للتعاقد مع شركات للقيام بمهمات كان ينظر إليها على أنها من اختصاص الجيش الأميركي في وقت تخضع فيه العقود السابقة في العراق إلى .تدقيق من قبل لجان الكونغرس الأميركي. وكانت لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي قد أضافت مؤخراً بنداً على مشروع قانون ميزانية وزارة الدفاع الأميركية للعام ٢٠٠٩ يلزم مكتب المحاسبة الحكومي تحديد عدد الشركات الخاصة التي تعمل في العراق وأفغانستان لمصلحة الجيش الأميركي وعدد ضباط الميدان الذين تنوي الوزارة دمجهم مع الشركات المتعاقدة.

خبير عسكري : ضوابط محدّدة لإعادة الخدمة الالزامية

بغداد / المدى

قال الخبير العسكري ومدير الإدعاء العسكري العام في وزارة الدفاع ، أمس الإثنين، إن هناك تفكيراً بإعادة الخدمة الإلزامية في الجيش ولكن بضوابط وشروط "معينة"، تتعلق بمدة الخدمة والرواتب.

وأضاف العميد الحقوقي نعمة حسين عبيس، بحسب اصوات العراق بالعاصمة المصرية، أن " الدولة تفكر الآن في إعادة الخدمة الإلزامية في الجيش، ولكن بشروط وضوابط معينة."

وأوضح عبيس، الذي يشارك في دورة تنظمها جامعة الدول العربية بمقرها في (القاهرة) بشأن القانون الدولي الإنساني، أن "من بين تلك الشروط ، مثلا، الرواتب إذ يجب أن تكون مجزية، وكذلك ما يتعلق بمدة الخدمة بالنسبة للخريجين وغير الخريجين."

لكنه أردف قائلا "لكن القانون غير معد، حتى الآن، بشكل كامل."

وتنظم الجامعة العربية دورة في (القانون الدولي الإنساني)، بدأت قبل نهاية شهر نيسان الماضي وتنتهي فعالياتها اليوم (الثلاثاء)، ويشارك بها قانونيون وحقوقيون من وزارات الدفاع من أقطار الوطن العربي كافة ، كما يحاضر فيها شخصيات قانونية عربية متخصصة في القانون الجنائي والقانون الإنساني.

ورداً على سؤال بخصوص مدى تطبيق العراق للقوانين الدولية، في ظل الحديث عن انتهاكات قانونية تجرى في البلاد، أجاب عبيس "العراق يطبق القانون الدولي، لكن قد تحدث انتهاكات هنا أو هناك، لأننا دولة حديثة تعيش ظروفا استثنائية، وتعرضت لظروف خارجة عن إمكاناتها وإرادتها."

وبشأن قضية إطالة أمد المعتقلين في السجون، من دون محاكمات ومن دون توجيه تهم معينة، قال مدير مديرية الإدعاء العسكري في وزارة الدفاع " نحن كمحاكم عسكرية نختص بالجرائم العسكرية"، مشيراً إلى أن تلك المحاكم "فتحت حديثا، وتختص بالجرائم التي تقع بين العسكريين تحديداً."

وترى عدد من القوى السياسية إن هناك آلافا من المعتقلين لايزالون في السجون العراقية والمعتقلات التي يديرها الجيش الأمريكي، برغم إقرار مجلس النواب، في شباط الماضي، قانون (العفو العام) الذي بموجبه أطلق سراح عدة آلاف من هؤلاء المعتقلين.

وعن مستوى تجهيز وتدريب القوات المسلحة العراقية، قال عبيس "القوات المسلحة العراقية مدربة بشكل جيد، وهي قادرة على حفظ الأمن، ولديها الإمكانات من ناحية عددها ومستوى تدريبها."

استبعد تكرار فضائح سجن (أبو غريب)

قـــائـــد المعتقلات الامـــريكيـــة : العـــراق لم يـطلب رسميـــاً تـــسلّم ٦٦ من قـــادة النـظـــام الســـابق

دبي/ (CNN)

أكد اللواء دوغلاس ستون، قائد المعتقلات الأمريكية في العراق، إن الحكومة العراقية لم تطلب رسمياً بعد تسلّم قادة النظام السابق المحتجزين لديها، وأبرزهم علي حسن المجيد، ابن عم الرئيس العراقي السابق، صدام ، الذي صدر بحقه حكم بالإعدام في قضية الأنفال.

وقال ستون ، إن المجيد الذي تعرض لوعكة صحية مؤخراً، في وضع صحي جيد، وأن المعتقلات الأمريكية في العراق تضم ٢٣٥٠٠ معتقل حالياً ، بينهم ٢٠٠٠ معتقل من القاعدة، وأن الاستراتيجية الجديدة التي يطبقها في السجون تؤهل المعتقلين للعودة إلى المجتمع وتحول كلياً دون تكرار سيناريو فضيحة أبوغريب.

وأقر الضابط الأمريكي بصعوبة تقبل الاعتقال الذي يقوم على مجرد الاشتباه الأمني، غير أنه دافع عن السند القانوني الذي يسمح بالقيام بذلك، كما شدد على أن المعتقلات الأمريكية مفتوحة تماماً للمؤسسات الإنسانية والصحافة.

ونفى الضابط الأمريكي وجود فروق في التعامل بين المعتقلين، لكنه أشار إلى بعض التمايز الذي يقوم على برامج خاصة موضحاً: "لدينا ٥٢٥ معتقلاً دون سن الـ١٨ ولديهم ممثلون خاصون وبرامج خاصة ومدارس، ولدينا ١٨ سيدة تعتني بهن سيدات، ولكن جميع البرامج تنفذ مع هدف واحد وهو تحديد ما إذا كانوا يشكلون خطراً محتملاً، وإذا ما كانوا كذلك فسنقوم بكل ما يلزم لإعادة دمجهم في المجتمع بصورة تنفعهم وتنفع محيطهم."

وحدد ستون الأوجه الخاصة لاستراتيجياته الجديدة في مقاربة قضية المعتقلين فقال:"يمتلك المعتقلون الآن فرصة عرض موقفهم للجهة التي قامت باعتقالهم، وإذا ما تقرر أنهم ما عادوا يشكلون خطراً على المجتمع يتم إطلاق سراحهم فوراً."

وأضاف: " خلال ستة أشهر سيكون ٥٠ في المئة من المعتقلين في هذه المرحلة، ولكن هناك مجموعة أخرى يتم إدخالها في برامج مغايرة، حيث تقدم الحكومة العراقية معلمين لرفعهم إلى مستوى الصف السادس ولدينا مواقع لتدريبهم على المهن والحرف، وهناك برنامج زيارات عائلية يتيح لقرابة ٣٠٠٠ عائلة القيام بزيارات أسبوعية."

وقال ستون إن المعتقلين اليوم "باشروا التحدث عما يرغبون به تجاه العراق" مع برامج المواطنة التي وضعته القوات الأمريكية بالتعاون مع حكومة العراق، وذلك إلى جانب وجود برنامج جديد يتكون من مرحلة انتقالية من ستة أشهر لمساعدة المعتقلين السابقين على الاندماج في المجتمع والعثور على عمل.

ولدى سؤاله عن كيفية تقبّل المجتمع العراقي لواقع أن ٩٠ في المئة من المعتقلين في السجون الأمريكية غير مدانين ولم تتم محاكمتهم، قال ستون: "لدينا مبرر قانوني من مجلس الأمن يسمح للحكومة العراقية باعتقال من تشتبه به في تشكل خطر أمني، وقد فوضتنا الحكومة هذه الصلاحية للمساعدة على ضمان الاستقرار."

غير أنه عاد وأقر بأن "السجن صعب للجميع،" لكنه يجري في مصلحة الشعب العراقي لأنه عامل تثبيت للأمن، إلى جانب طابعه المؤقت.

وأضاف قائلا:" هناك ١٠ في المئة من المعتقلين يمثلون في قضايا أمام المحاكم العراقية، وإذا ما ثبتت مسؤوليتهم عنها فسيتم وضعهم في معتقل عراقي بإدارة العراق، ولكن لماذا هم معنا، لأنهم يشكلون خطراً محتملاً، وهذا الحكم هو ما أدخلهم المعتقل، وهم ما سيخرجهم منه، هذه الأوقات صعبة على الجميع، لكنني أظن أن المعتقلين باتوا يدركون سبب اعتقالهم."

واستبعد ستون كلياً أن تعود مشاهد أبوغريب والانتهاكات الوحشية إلى الواجهة بما يتعلق بالمعتقلات الحالية، وقال إن "الظروف" التي شهدها المعتقل آنذاك "كانت خاطئة،" ولكنها "باتت من الماضي،" وأن إدارة المعتقلات الأمريكية باتت "شفافة ومنفتحة لتلقي زيارات الصحافة والحكومة العراقية."

ولفت ستون إلى أن لكل معتقل في السجون الأمريكية حالياً: "الحق في إجراء لقاء خاص بكل استقلالية مع الصليب الأحمر وموظفي وزارة حقوق الإنسان في العراق،" كما أن اللجان والهيئات التي ترغب الحكومة العراقية والأمريكية بالسماح لها بزيارة المعتقل يمكن لها القيام بذلك.

وتابع بالقول: "لقد أفرجنا عن ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف معتقل، وقد تحدثوا إلى الصحافة، ولم يذكر أحد منهم تعرضه ، بل تحدث عن التعليم ومستقبل العراق، وأي خرق من قبل رجالنا يتم التحقيق فيه وإذا ثبت ذلك يتم فصل العنصر المعني من إمرتي وإعادته إلى الولايات المتحدة."

وعن وضع قادة النظام العراقي قال: "هناك ٦٦ من قادة النظام السابق هم قانونياً في عهدة الحكومة العراقية ومادياً في عهدتنا وعهدة قوات التحالف، وما أن تقرر الحكومة العراقية، (رئيس الوزراء ومجلس الرئاسة) استعادتهم، فسيطلبون ذلك السفير عبر الأمريكي، وعندها سننقلهم إلى عهدتها مادياً."

وأردف ستون قائلاً:"هم(الحكومة العراقية) لم ينجزوا هذه المرحلة بعد، ولكن عندما يفعلون ذلك سنعيدهم (قادة النظام السابق) بصرف النظر عن هوياتهم، ولدينا أعضاء من النظام السابق ممن صدرت بحقهم أحكام، وهم في عهدتنا، وما أن تطلب حكومة العراق تسليمهم رسمياً فسنقوم بذلك."

وأكد ستون أن علي حسن المجيد، ، في وضع صحي مستقر بعد الأزمة التي ألمت به وتسببت في إدخاله المستشفى.

كما نفى دقة التقارير التي نقلت عنه تعهده بالإفراج عن ثلثي المعتقلين العراقيين بحلول نهاية العام الجاري، غير أنه لفت إلى أن توصيات لجان التحقيق التي تستمع إلى المعتقلين بصورة دورية قد تصب بنهاية الأمر في مصلحة ذلك.